الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

شعبة العلوم الإسلامية

سنة أولى جذع مشترك

محاضرات حول مقياس :

مدخل إلى علم الإقتصاد

علم الاقتصاد وموضوعه

أولا :علم الاقتصاد

1/ تعريف العلم :

العِلْمُ هو مجموعة ومنظومة من المعارف المتجانسة والمتناسقة التي يعتمد في الحصول عليها على المنهج علمي دون غيره، أو مجموعة المفاهيم المتكاملة والمترابطة التي نبحث عنها ونتوصل إليها بواسطة البحث العلمي،

ويقصد به "مجموع المعرفة الإنسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر والمستخلصة عن طريق إكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك استخداما لمناهج البحث العلمي وهي معرفة تهدف إلى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا ".

2/ تعريف المنهج :

المنهج هو مجموعة الركائز والأسس المهمة التي توضح مسلك الفرد أو المجتمع أو الأمة لتحقيق الآثار التي يصبو إليها كل منهم ومن خلال الاستقراء في المناهج عامة .

ويعرف منهج البحث العلمي على أنه:" الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة، و في أي ميدان من ميادين العلوم النظرية و العملية ".

ويقو البحث العلمي عادة على أسس المنهج العلمي التجريبي :

- الملاحظة : الإدراك الأولي للواقع وصف وتفسير الظواهر.
- وضع فروض علمية .
- التجريب : الوصول إلى الحقيقة .
- بناء الفروض العلمية .
- التعميم : صيغة قانون عام.
- التوقع .

3/ تعريف علم الاقتصاد:

الإقتصاد :هو علم من العلوم الإجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها إستعمالات بديلة، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة، ولا يُعدّ ما سبق التعريف الوحيد للإقتصاد حيث ان للإقتصاد تعاريف كثيرة من بينها الوصول الى الاكتفاء الذاتي وتحقيق النمو والوفرة في المال

و يعرف ليونيل روبنز في مقالة نشرها عام 1932م حيث يقول" :الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة".

أما تعريف علم الاقتصاد فهناك العديد من التعاريف منها :

- تعريف آدم سميث : هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأم بواسطتها أن تغتني ماديا ، فهنا يركز آدم سميث على الإنتاج وتعتبره الموضوع الوحيد لعلم الاقتصاد .
- تعريف كارل ماركس :هو علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي ومرحلة التطور التاريخي ، أي هو دراسة العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج ، في سياق تطورها التاريخي .

4/ التعريف الإسلامي لعلم الإقتصاد :

- تعريف الأستاذ **باقر الصدر** في كتابه (إقتصادنا): هو العلم الكشف عن الصورة الكاملة للحياة الاقتصادية وفقا للتشريع الإسلامي ودرس الأفكار والمفاهيم العامة التي تنتج من وراء تلك الصورة .
- تعريف الدكتور **يسري عبد الرحمان** :هو العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الإقتصادي للأمة الإسلامية أفرادا وجماعة بما يؤدي إلى إكتساب الدخول الحلال حاليا أو مستقبلا وإتفاقهما بما يرضي الله .

نستخلص من هذا التعريف أن مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي يتمحور حول:

– يعنى الإسلام بقضايا المادية الاقتصادية للأفراد.

لا يفصل الدين الإسلامي بين الأهداف الدنيوية للنشاط الاقتصادي و الأهداف الأخروية، فتلبية حاجات الأفراد المادية عني بها الإسلام كوسيلة لبلوغ الحياة الكريمة التي ترعى القيم، و تنمي خصائص الإنسان العليا، و تزكي ثواب الله في الآخرة.

ثانيا : موضوع علم الإقتصاد

النشاط الإقتصادي يشمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بثلاث عمليات(الإنتاج ، المبادلة ، الاستهلاك)

1/ عملية الإنتاج :

هي عملية تنسيق لكل عوامل أو عناصر الإنتاج من أجل الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى حاجات معينة .

- عوامل الإنتاج :

-الأرض (الطبيعة):التي تستخرج منها المادة الخام.

- العمل : لتحويل المواد الخام .
- رأس المال : تحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية وزراعية(عملية الإستثمار).

2/ التبادل أو التوزيع :

- التبادل: هو حلقة الوصل بين الإنتاج والإستهلاك وكلما تطور المجتمع نمت وظيفة التبادل وزاد التخصص في العمل .
- التوزيع : هو العملية التي تحدد ضمنها أشكال تملك وإستعمال ثروة الإنتاج في المجتمع .
- وسيلة التبادل: سلع وخدمات ، النقود لكونها توفر مقياسا موحد لقيمة المنتجات.

3/ عملية الإستهلاك :

هي العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم والتي تنشط وتعيد دورة الإنتاج ، فالاستهلاك المنتج يعني القضاء على الحاجة منه .

ثالثا : قوانين ومناهج التحليل الإقتصادي

1/القوانين :

إرتبط ظهور علم الإقتصاد في العصر الحديث بالقدرة على إكتشاف قوانين إقتصادية علمية تبين العلاقات الثابته بين ظواهر ومعطيات معينه .

- بعض القوانين الإقتصادية :

- قانون العرض والطلب
- علاقة ارتفاع الأسعار بإرتفاع الأجور .
- تقسيم العمل يؤدي إلى الرفع من الإنتاجية.
- العلاقة العكسية بين الإستثمار وزيادة سعر الفائدة .

- خصائص القوانين الإقتصادية :

- نسبية التطبيق : تتغير بتغيلر الزمان والمكان والوقائع .
- عدم حتمية الحدوث .
- محدودية الدقة : تعبر عن مجرد ميل أو إتجاه معين أو توقع .

2/ مناهج وأدوات التحليل الإقتصادي:

يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائماً للكشف عن هذه القوانين وصوغ النظريات الاقتصادية المختلفة، ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل المناهج العلمية المعروفة وهي: المنهج الاستنباطي(التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي).

– المنهج الاستنباطي :

ويعدّ من أقدم مناهج المعرفة، إذ يرجع إلى عهد أرسطو. والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها. وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع ،وبحسب هذا المنهج يبدأ الاقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها، عن طريق التفكير العقلي، جميع التعميمات التي تؤدي إليها، وهي ما تؤلف النظريات الاقتصادية. وينبَّه هنا إلى أن

مدى صحة النظريات المستخلصة على هذا النحو يتوقف على سلامة مجرى التفكير المنطقي من جهة، وصحة المقدمات من جهة أخرى.

– المنهج الاستقرائي :

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، وهي تلك العملية العقلية التي تتصرف إلى الإستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة ، ومن الخاص إلى العام ومن الجزء إلى الكل .

و المنهج التاريخي : وهو تجميع وإستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية حسب تسلسلها الزمني لمعرفة درجة إنتظامها وتكرارها وأسبابها, ونتائجها .

ويلجأ الإقتصاديون للإحصاء لقياس مستوى العلاقة بين الظواهر المختلفة ويتميز بأنه أسلوب إستقرائي يتسم بالواقعية لكل نظرية حتى لا تبعد عن الواقع .

ظهرت نظم اقتصادية حديثه مختلفة حسب نظريات ومناهج وأساليب اقتصادية متباينة عالمية،وهذا الجهاز يهدف إلى التوازن بين الحاجات والموارد ،أهم النظم :

– النظام الرأسمالي – والنظام الاشتراكي– والنظام المختلط – والنظام الاقتصادي الإسلامي.

أولا : النظام الرأسمالي

ظهر النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر في أوروبا الغربية نظرا للتطور الإقتصادي والتقدم في الفنون والعلوم وتطور وسائل النقل والإنتاج ،وظهرت الرأسمالية (المدرسة الطبيعية) في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر،كما نجده في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

* مميزات هذا النظام :

1) عدم تدخل الحكومة:

ففي النظام الرأسمالي أو السوق الحر يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد عملية الإنتاج والبيع ، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها ، وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من إلتزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين ،كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة محرومة ، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل شروط السلامة في السيارات وغيرها.

2) مبدأ الحرية الإقتصادية :

يعتبر جزءا أساسيا في السوق والعملية الاقتصادية وامكانية قيام الشخص بالنشاط الاقتصادي الذي يريده على أساس المنافسة وقانون العرض والطلب، كما أن رغبات ونمط الاستهلاك الذي يرغب فيه الشخص متروك له حسب إختياره ، فالكل له مطلق الحرية في اختيار نوعية السلع والكمية التي يطلبها ، والفترة الزمنية التي يرغب في اقتناءها .

3) حق الملكية الخاصة :

في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لآخر على أي شكل وفي أي وقت عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة ، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات ، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية وأساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

4) تعظيم الربح:

الربح هو أساس النشاط الإقتصادي ، والنظام الرأسمالي يقوم على أساس الربح ، وفي ظل الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة يتعاظم الربح بإعتباره الحافز الرئيسي لأصحاب المشاريع.

5) السوق الحر (العرض والطلب) :

في اقتصاد الرأسمالي ، يعتبر السوق الملتقى الذي يلتقي فيه المستهلك مع المنتج ، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة ، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة ، أما عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع و تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين يكون من خلال قوى السوق (العرض والطلب) وجهاز الثمن.

6) المنافسة الحرة (التامة):

يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج ، أي انه لا يمكن أن يكون للمنتج دور في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق،إلا انه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها ، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة، وجهاز الثمن دوره موجه ومرشد للأفراد .

* عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1 -سوء توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

2 -ظهور الإحتكار والمخاطر الأخلاقية .

3 -حدوث الأزمات الإقتصادية .

4 -ظهور التكتلات الإقتصادية والإجتماعية .

ثانيا : النظـام الإشتـراكي

جاء هذا النظام كرد فعل عنيف على النظام الاقتصادي الرأسمالي فألغى كل أشكال الملكية الخاصة وسوء توزيع الثروة هما سببا البؤس والحرمان وعدم تحقيق العدالة الإجتماعية.

وظهرت الاشتراكية كنظام سياسي وإقتصادي سنة 1917 في روسيا مع قيام الإتحاد السوفياتي

ومن أشهر دعاة الاشتراكية كارل ماركس (1883- 1818) وفريديريك إنجلز (1820) .

* مميـزات هذا النظـام :

1)الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج :

في هذا النظام الملكية عامة أي أن الملكية تكون لجميع الأفراد و تديرها الحكومة ليتسنى لها بتحديد السلع والتي يجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد ، والفرد لا يتملك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية والتي تترتب عليها عمليات إنتاجية ، فلا يحق له تملك رأس المال ،كالمصنع الذي يقوم بإنتاج سلع يطلبها المجتمع ، بل الملكية هنا للحكومة التي تقوم بالتصرف فيها ، وإنشاء الإدارات والجهات المختصة باتخاذ قرارات الإنتاج.

2) تدخل الدولة وإلغاء الحرية الفردية:

ألغى النظام الاشتراكي الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي وحرية العامل في اختيار نوع العمل، والمنتج في إختيار الإنتاج أو عوامل الإنتاج التي يريدها، وفي هذا النظام لا يوجد المشاريع الخاصة وحرية للأفراد والحكومة تهدف إلى توفير سلع معينة دون

أخرى من اجل تحقيق أهداف مرجوة ، وقد تتطلب مثل هذه السياسة أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار السلع جميعها ، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا ، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف.

3) توجيه الإنتاج لحاجات الجماعة:

الهدف الأساسي للنظام إشباع حاجات المجتمع الأساسية وتحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف الاجتماعية المخطط لها وليس الهدف تعظيم الربح.

4) التخطيط المركزي:

الأداء الاقتصادي في النظام الاشتراكي يتحقق من خلال التخطيط المركزي للدولة ، بدلا من قانون العرض والطلب ، فالقوة الوحيدة التي تتحكم في الاقتصاد هي الدولة وليس قدرة العرض والطلب، وتضع الدولة خطة مركزية يقوم جهاز مركزي بإعدادها والاشراف عليها ومراقبتها لتحقيق اشباع حاجات المجتمع

5) العدالة الاجتماعية في توزيع الناتج القومي:

العدالة الاجتماعية هي اساس توزيع الناتج أو الدخل القومي في النظام الاشتراكي بحيث يوزع الناتج على الجميع كل يعمل حسب طاقاته ويأخذ حسب حاجاته .

*عيوب النظام الاشتراكي:

1 -إلغاء الحريات وإستعباد الشعوب والجماعات.

2 -عدم التشجيع على الاختراعات والابتكارات .

3 -انتشار الفساد والمفسدات الاجتماعية .

4 -مخالفة فطرة الإنسان التي فطره الله عليها، وهي غريزة حب التملك .

ثالثا : النظـام الإسلامـي

الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد رباني وعقائدي – يستمد أصوله وقواعده وأسسه ومبادئه من :

– القران الكريم – السنة النبوية الشريفة – القياس – الإجماع – الاجتهاد – العرف .

* مميزات هذا النظام :

1) الاستخلاف في الأرض(الوكالة):

أي أن الله إستخلف الإنسان في الأرض وذلك لإعمارها وسخر له جميع مواردها وأعطاه القدرات العقلية والجسدية والحوافز الشخصية والغرائز النفسية كحب التملك وحب المال والحياة لإعمار الأرض والاستثمار فيها .

2) الضوابط الشرعية :

الاستخلاف يؤدي إلى تقييد الإنسان بالضوابط والأوامر الشرعية ويترتب عليها وجوب مراعاة حقوق الجماعة وعدم الإضرار بها وإعمار الأرض واجب لقوله تعالى :" فأمشو في مناكبها وكلوا من رزقه" (سورة الملك الآية 15) .

3) علاقة الإنسان مع الطبيعة :

من خلال تنظيم سلوك الأفراد من خلال التعاليم الإسلامية رغبة في الأجر والثواب من الله

والعلاقة ليست علاقة صراع من أجل البقاء بل أن الله سخرها للإنسان لتحقيق وظيفة الاستخلاف في الأرض وعبادته.

4) النشاط الاقتصادي وسيلة وليست غاية:

الهدف هو تحقيق العبودية بتنفيذ أوامر بتنفيذ أوامر الله في عمارة الأرض ومراعاة حقوق العباد وليس تعظيم الربح و يضمن

مصلحة الفرد والمجتمع فلا مصلحة للفرد تُهدم باسم مصلحة المجتمع ولا مصلحة للمجتمع تهدم باسم مصلحة الفرد ومن حق ولي الأمر التدخل في حدوث انحراف يؤدي

إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر.

5) الحرية مقيدة :

الإسلام حرية تملك عناصر الإنتاج وحرية التعاقد والتعامل هي القاعدة بينما تدخل ولي الأمر

هو الاستثناء وهو تدخل محدود للضرورة الشرعية ، لذلك فالإسلام يُبيح للفرد التملك والتصرف

في ممتلكاته بالطريقة التي يراها ضمن إطار الشرع وتحقيق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، والمصلحة هي مقصد الشرعية .

6) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :

وتدخل الدولة يكون لحمل الأفراد على الإلتزام بالظوابط الشرعية ومنع المعاملات المحرمة ورفع الظلم وحفظ الحقوق، وتتدخل الدولة لتحقيق مصالح في إطار السياسة الشرعية .

7) الملكية الفردية المقيدة :

فالإسلام عندما يقر الملكية الفردية فهو يتجاوب مع فطرة النفس البشرية في حب التملك إلا أنه يقيدها ببعض القيود كعدم إلحاق الضرر بالآخرين ومراعاة ما تقتضيه المصلحة العامة، أما بالنسبة للملكية العامة فقد تقررت في الإسلام كأصل وجنباً إلى جنب مع الملكية الخاصة حيث أن أساس الملكية العامة هو المصلحة العامة للمسلمين .

السوق وقانون العرض والطلب

أولا : الســوق

1/ تعريف السوق :

يُعرف السّوق بأنّه المساحة أو المنطقة التي تحدث فيها العمليّات التجاريّة عن طريق وجود اجتماع بين الناس والتُجّار في مكان واحد ،كما يعرف السّوق بأنّه المكان الذي تُجلَب إليه السلع من أجل ابتياعها وبيعها.

ويعرف أيضا السوق هو التقاء عرض مع الطلب للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال .

2/ أنواع الأسواق:

لا يرتبط نوع السوق بالمكان فهناك العديد من لأسواق وه ذا التعدد يكون وفقا لمعايير وعوامل مختلفة فقد يتم تحديدها وفقا لتقسيم الاقتصادي لها، أو وفقا للتقسيم الجغرافي أو وفقا لطبيعة السلعة أو وفقا لطبيعة وتركيب السوق منها:

أسواق المنافسة الكاملة ، أسواق الاحتكار، أسواق المركز، أسواق دولية ، أسواق النفط ، أسواق التجارة الإلكترونية ...إلخ.

أما أنواع السوق هي ثلاثة أنواع :

*سوق السلع والخدمات :

وتنقسم هذه الأسواق وفقا لطبيعة السلع أو القطاع الإنتاجي وهي :

– سوق السلع الاستهلاكية : وهي الأسواق المتخصصة في السلع والمنتجات التي تسهم في الإشباع المباشر للمستهلك النهائي مثل لسلع الغذائية.

– سوق السلع التجهيزية : مثل الآلات والمعدات.

– سوق السلع الوسطية(المواد الأولية):مثل النفط والمعادن .

*سوق العمل : وهو المكان الذي يلتقي فيه العمال مع طالبي العمل (الشركات والمؤسسات).

* سوق المال (الأسواق المالية):

هي الحيز الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتريها بصرف النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه، شريطة توافر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين سواء في السوق المحلية أو الدولية تمكنهم من المتابعة الفورية لأسعار الأوراق المالية أينما وجدت.وهي تنقسم إلى قسمين :– سوق النقد – سوق الأوراق المالية .

ثانيا : قانون العرض والطلب

1/قانون الطلب :

***تعريف الطلب** : يقصد بالطلب مجموع الكمية المطلوبة من المستهلكين لبضاعة أو خدمة معينة في فترة زمنية معينة مع ثبات العوامل المؤثرة في الاستهلاك.

* **قانون الطلب :**

وهو قانون ينص على أن كمية الطلب مرتبطة عكسيا بالسعر (بتساوي جميع العوامل الأخرى) أي عند زيادة الطلب تقل أسعار السلعة المطلوبة وعند انخفاض الطلب تزيد أسعارها، أحد الأسباب الرئيسية المؤدية لهذا القانون هي وجود بدائل .

وهي العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة، فإن العلاقة التابعية (الكمية/سعر) على منحنى الطلب هي علاقة عكسية، أي بقدر تزايد السعر تتناقص الكمية المطلوبة والعكس أيضاً صحيح، وهذا واضح من الشكل رقم (1) حيث يتجه منحنى الطلب إلى أسفل وإلى جهة اليمين .

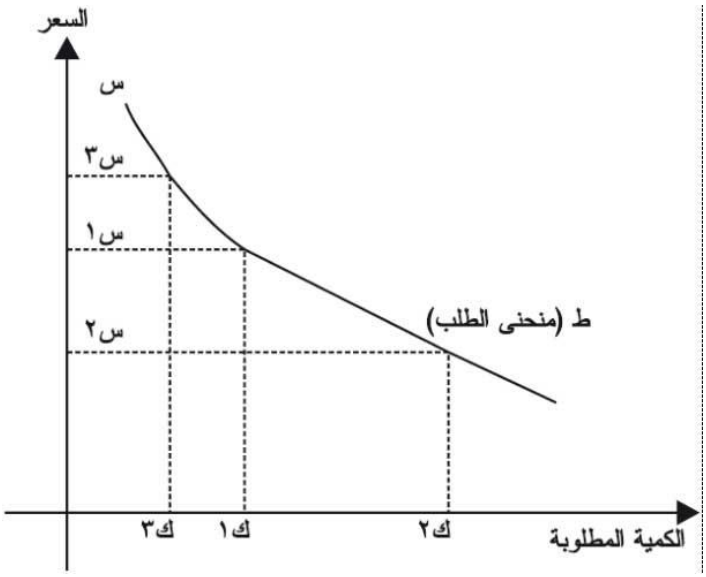

الشكل (1) علاقة الطلب/السعر

*__محددات الطلب__ :وهي العوامل التي تؤثر على الطلب وهي :

– أذواق المستهلكين : تغير ذوق المستهلك يعمل على تغيير الطلب على السلعة فإذا كان التغيير في صالح السلعة يؤدي إلى إرتفاع الطلب عليها ومنه ينتقل المنحنى للأعلى واليمين .

– عدد المستهلكين : كلما ارتفع عدد المستهلكين إرتفع الطلب عليها والعكس صحيح .

– توقعات المستهلك : إذا توقع المستهلك نفاذ سلعة ما من السوق فيزيد الكلب عليها وبالتالي ينتقل المنحنى للأعلى واليمين، والعكس في حالة الانخفاض .

– أسعار السلع الأخرى : إن تغير أسعار السلع الأخرى قد يؤثر على الطلب على سلعة ما .

دخل المستهلك: كلما ارتفع دخل المستهلك قد يؤدي إلى زيادة الطلب على سلعة ما .

2/فـانون العـرض:

***تعريف العرض** :

ويقصد بها إجمالي السلع المنتجة والتي يرغب المنتج في بيعها خلال مدة زمنية معينة. ويقصد بالرغبة هنا ما يود المنتج بيعة وليس شرطاً أن يتم بيع السلع .

***قـانـون العـنرض:**

ينص على أن الكميه المعروضة مرتبطة طردياً بالسعر، ومنحني العرض (الشكل 2)يمثل العلاقة بين السعر والكميه المعروضة للسكان العلاقة التابعية (العرض/السعر) على منحنى العرض هي علاقة طردية؛ أي بقدر تزايد السعر تتزايد الكمية المعروضة، والعكس أيضاً صحيح.

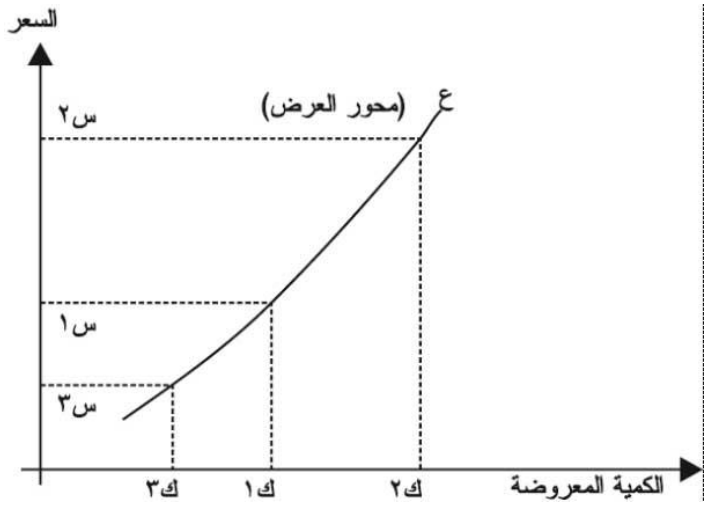

الشكل (2) علاقة العرض /السعر

***محـددات العـرض**

– أسعار عوامل الإنتاج، إن ارتفاع عوامل الإنتاج

يرفع من تكلفة السلعة وبالتالي ينخفض إنتاجها أي عرضها .

– عدد المنتجين :كلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع عرض السلعة ومن ثم انتقال منحنى العرض للأسفل وإلى اليمين .

– أسعار عوامل الإنتاج تعتبر محدد من محددات العرض.

– تطور وسائل الإنتاج :مع تطور مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج سلعة ما مما يؤدي الى تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي إرتفاع العرض .

– الضرائب والمعونات الحكومية :عندما ترتفع الضرائب على الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي انخفاض عرض السلع وانتقال منحنى العرض للأعلى وإلى اليسار .

***تـوازن السـوق :**

يتحدد السعر في السوق عند نقطة تلاقي قوى العرض الإجمالي (إجمالي العروض الفردية للمنتجين والمستوردين كافة)، مع قوى الطلب الإجمالي (إجمالي طلب المستهلكين من الأفراد والمنشآت والمؤسسات + الصادرات)، في السوق (سوق السلع والخدمات + سوق عوامل الإنتاج)، وعندها تحاول كل منشأة أن تحدد الكمية التي ستنتجها وتبيعها لتحقيق أقصى أرباح ممكنة ويمثل الشكل رقم (3) سعر السوق التوازني للاقتصاد الوطني

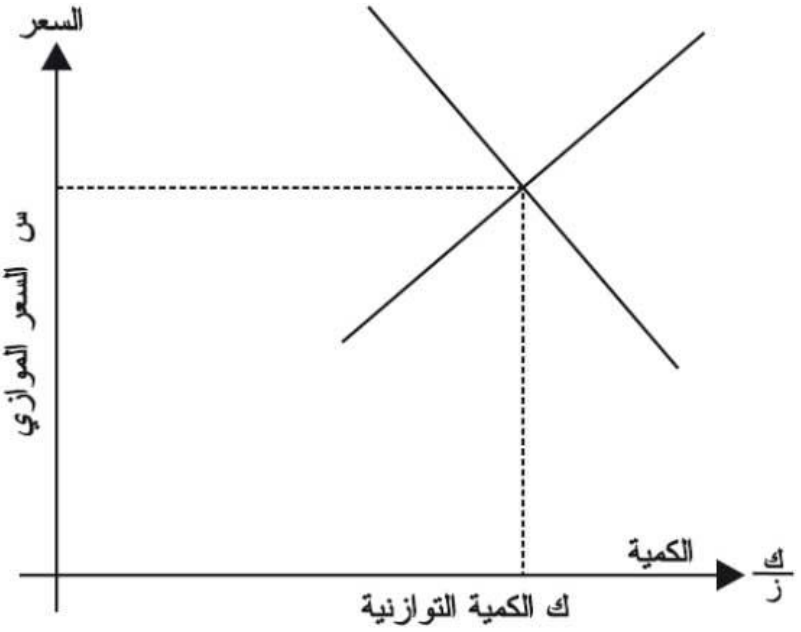

الشكل (3) السعر التوازني في السوق

الإدخـــــار :

1/ تعريف الإدخار :

الإدخار ظاهرة إقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات و هو فائض الدخل عن الإستهلاك أي أنه الفرق (الفائض)بين الدخل و ما ينفق على سلع الإستهلاك و الخدمات الإستهلاكية.

2/ أشكـــاله :

-الإدخار الفردي :وهو الفرق بين الدخا الفردي المتاح وانفاقهم على السلع والخدمات خلال نفس الفترة .

- الادخار الكلي أو الوطني : وهو الفرق بين الدخل الوطني ومجموع الانفاق الوطني .

3/أنــواعـــه :

-الإدخـار النقدي: وهي الأموال السائلة المدخرة كالودائع الجارية أو الإدخارية في البنوك أو الأصول المالية التي يمكن تحويلها الى سيولة نقدية .

-الإدخـار العينـي : وهو الفائض سلعي أو فائض عمل .

الإستثمـــــار

1/تعريف الاستثمـار: هو ذلك الجزاء من الدخل المخصص لشراء المعدات والعقارات او للتوظيف المالي،كما يمكن ان يعرف بأنه كل شراء للآلات لاستخدامها في العملية الإنتاجية وزيادة الدخل.

2/ أنـواع الإستثمـار:

هناك العديد من الاستثمارات ويعتمد في تقسيمها حسب المعايير والأسس ومن هذه الإستثمارات هي :

أ-الإستثمار حسب محل(الأصل) الإستثمار: وبدوره ينقسم الى قسمين :

*الإستثمار الحقيقي : وهو الذي تم توظيف الأموال ذات قيمة إقتصاية حقيقية مثل السلع والخدمات .

* الإستثمار المالي : وهو توظيف الأموال من جل حيازة أصول مالية غير حقيقية مثل الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

ب- الإستثمار حسب المدة :وينقسم إلى :

*إستثمار طويل الأجل : وعادة ما يكون أكثر من خمس سنوات .

* إستثمار متوسط الأجل: من سنة إلى خمس سنوات .

* إستثمار قصير الأجل : أقل من سنة واحدة .

ج- الإستثمار حسب الجنسية : ويكون حسب جنسية المستثمر أو الأموال المستثمرة وهي :

*إستثمار محلي أو وطني : يكون المستثمر وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن (الحدود) ولا تنتقل الأموال خارج الوطن .

* إستثمار أجنبي : وهو يقوم به فرد أو شركة تتمتع بالجنسية الأجنبية وتوظيف أموال يملكها أجنبي .

د- الاستثمار حسب أسلوب إدارة الإستثمار: وهو

*إستثمار غير مباشر : وهو يقتصر على انتقال عنصر رأس المال فقط ولا يتمتع المستثمر بحق الرقابة أو الإدارة أو إتخاذ القرار في المشروع مثل الاستثمار في الأسهم والسندات .

* إستثمار مباشر: يتمتع فيه المستثمر بحق الرقابة والإدارة وإتخاذ القرار وهو عكس الاستثمار الغير المباشر .

3/ أهميـــة الاستثمـــار : للاستثمار أهمية بالغة أهمها :

- زيادة الانتاج و تحسين النوعية في العمل .
- زيادة المداخيل .
- تحسين ميزان المدفوعات وارتفاع سعر صرف العملة .
- الأمن الغذائي والتقليل من التبعية المالية والتقنية .

- خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة .

- رفع القدرة الشرائية للمواطن .

- الوصول بالمجتمع نحو الرفاهية العامة .

- الاستقرار السياسي بفعل النمو الاقتصادي .

- حرية البلد في اتخاذ القرارات السياسية بدون ضغوطات دولية .

4/ الفرق بين الإدخار والإستثمار :

الادخار هو الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك و الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية و الحسابات لأجل،...). و الادخار هو أيضا حفظ السيولة لأغراض الاستخدام على المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، السفر، شراء الأثاث، ...الخ).

أما الاستثمار فهو الجزء من الدخل المستثمر على المدى الطويل، و يتعلق عامة بالأصول التي يتم تقييم مداخيلها على المدى الطويل (أملاك عقارية و أسهم و حصص الشركة،...) و الهدف من الاستثمار هو تنمية و زيادة قيمة الادخار لتحقيق أهداف على المدى الطويل (التقاعد و تعليم الأطفال و شراء المسكن و غيرها).